رطوبة تنفصل قد على نفس نحو البول اي عينه بخلاف مجرد البولة
والمني اي الطهر بغير المحرق وقولي قد بقي حرفة او بعده فيه نظر
لم يطهر اي قال استحثاثا بعوهنه في الماجد وفرشها والمشي عليه ولو
مع رطوبة والصلاة عليه ومثله اولى احرق المجوز طينها بالروث او الرماد
وقع نوبجس الجيد مع شدة الزلمة شلا لم يجز مشه بالغسل ويطهر
الجير حين وصل الماء وصل اليه الشراهة قد كالجير من لكي اي الذي
عجن بالبول كاق ثم ارض اما وصار الجير من ما يكبس من الكافة فلا يطهر
اهاج ورايت بخط شيخنا ان لكا الجير اي الجامد فانه يطهر بنصب الماء عليه
اما المايع فلا يطهر بذلك كوعسلها اي ولا يحتاج الى غسل السكين وغلد
الجمد بالماء قاق ثم الرض واستثكل الاكتفا بغسل ظاهر السكين بعد
الانتفاع به الاحر واجيب باذ الانتفاع به مشقة من غير ملابسة
نجاسة فلا حاجة لحكم بتطهير الكتف الغسل ظاهرها وبه صرح وان ملح وملاة
الخوف من غير الصلاة الى اليه بخلاف السكين اذ لا يتاتى الانتفاع بها الا بملابسة
بشيء مجلا ونحوه فحقيقة وقال بعضهم مراد الغزالي بطهارة باطنها الاكتفا
بغسل ظاهرها وبه صرح في ان ملح وملاة الخوف فقط لطهرت واذا لم
يصل الماء الى باطنها لتعذر ايصاله اليه فعفو عنه الرسيع لكبر الراي
ثم ومرة او كتيبة ساكنة موحدة وهو من اجامد فلا يجب بوضعه
في نحو ادم رطوبة قد ولو عقب عصره اي وان لم يحن مايع
كخل وابن طيبا نو وصابيا ولا ستر بالاي من غير الجلد الذي الجامد الجاف
مجرد مروره على الفم يطهر المحل ويصير الماء مستعملا فيكون نشار بالمتحلل
وهو جايز مع الكراهة كالمجاسة وهو حرام بتنجيسه
ما ذكر في هذا الى اسياتي في فصل المجاسة مع زيادة قد للكبر او غيره
ولا يحتاج ذلك الى لا لانه ليس من التزين الذي ايح لها وشي
في اية الذهب اي جميع ما لكفاحه وكسوه وما يوضع فيه الشيء والاواني
جمع اجمع وكثير من الناس يظن ان الاناية مفرده وقولنا في صحاحه جامع

صحفة

صحفة وهي دون القصعة وانما مرين نظرا للافراد المتخذة من كل منهما او هو واجع
للقصعة وهلم جرة صحاح الذهب بالاولى وتيامن عند الاكل والشرب عليهما
اي من باق وجوها لاستحبابات وهو كان الاستواء على غير ما لوث كاهد ذكره على راسه
واستفل السفلة فيما يصلح له كما شمله اطلاق ام ابن حجر وفي الحديث اذا مسح
الذي في ارضه وهي قلوب عباده الصالحين واحبها اليه واصفاها واصلبها قال
علي رضي الله عنه اصلبها في الدين واصفاها في اليقين وارقها على المسلمين
رحماني على الخبر يرد وخلق الاواني طبق الكبراء والمختار الحرمة خلافا لصاحب
الكافي حيث قال بجوازه وتوهم من عدم الجواز حرمة الاستجمار على الفعل واخذ
الجرة على الصفة وعدم اللزوم على الكاسر على الولي ليس بقيد بل فاعل
مثله والمراد به من يولي فعل ذلك ولو اجيرا بسط بضم العين المهم
والعين الاناء الذي يجعل فيه السعوط بفتح السين وهو الدواء المصبوب في الانف
بخلل بضم اوله من خلل وفي حمل الخلال من الاناء ما يتخلل المحل
بحل الكحل صعيدا نابهذا الاعتبار وقد تقدم الخلال في بحث ما بين الاسنان
من اثر الطعام تنبيه قد عرفت ان الخلال بالخا المعجمة والاعنبي بدلها
هاهنا يحذر جلدا كبر اجيم مباح استعماله وانما الحاجة فعله
يحرم ويجب كسره وحرم البول ولا يشكل ذلك بحل الاستجمار بها لان
الكلام ثم في قطعة ذهب او فضة لا في اواني طبع وهي منها لذلك كالاناء المهيا منها
للبول ثم هو اتخاذه مما اي لغير تجارة او نحوها قد وظاهر كلام الشارح
الاطلاق ويفرق بينها وبين الحرير بانها ممنوع من استعمالها لكل احد ولا كذلك
الحرير وكل اسكر اكل اي ظاهر هذه النجاسة هي الملاقية لفوه الشارح
ما عدا ذلك والنجاسة الخارج عليها العبادي هي ويجوز استعمال غيرها
من الاواني وهي لا تنافي قولي الشارح ما عدا ذلك كما لا يخفى هذا واعلم ان الله
كل من حيث الطهارة والحرمة نحو عقب او حرام كجلد ادمي وليوهبدا
كلبي وخاتم فيه تصوير حرام الخاتم من فضة لرجل ومطلقا لامراة
بالنقد متعلق بوه او صدي بفتح الدال فاد حصل شيء اي متوله